إنهم يغتالون السلام باسم محاربة الإرهاب!

د. إبراهيم أبراش*

■ يتفق كل المراقبين والمحللين السياسيين ورجال السياسة حتى قادة إسرائيل على القول بأن الصراع في الشرق الأوسط لن يحسم بالوسائل العسكرية بل على طاولة المفاوضات، ومع أننا نعتقد بأن البعض غير صادق في هذا القول ويأمل بقهر المقاومة عسكريا، إلا أن القول باستحالة الحسم العسكري هو حقيقة موضوعية، ليس لأن كل أطراف الصراع محبون للسلام وساعون له بل لأن طبيعة الصراع وتعقده لا يتيحان مجالا للحسم العسكري، فإذا كانت إسرائيل كدولة احتلال تتفوق عسكريا على الفلسطينيين فإن لكل قوة عسكرية حدودا وخصوصا في مواجهة إرادة الشعوب، كما أن قوة الفلسطينيين لا تحتسب بحسابات موازين القوى العسكرية الكلاسيكية بل تكمن في قوة حقهم وفي كونهم أصحاب الحق والأرض وبتجذرهم في وطنهم ومَن طُرد منهم من أرضه فانه يحمل الوطن معه حيث يقيم ويورثه لأبنائه من بعده، هذا ناهيك عن البعدين القومي والإسلامي للقضية الفلسطينية وهما بعدان وإن كانا غير فاعلين اليوم باستثناء ما يجري في لبنان، فإن هذين البعدين قوة كامنة ومستقبلية لدعم المشروع الوطني الفلسطيني إن أحسن الاشتغال عليهما.

وحيث أن حسم الصراع عسكريا أمر صعب الحدوث، بمعنى لن يتمكن أي طرف من القضاء على الطرف الآخر وإزالته من الوجود، فمعنى ذلك أن التسوية السلمية هي الحل المناسب للصراع وقد اختار الفلسطينيون والعرب هذا الخيار بعد طول ممانعة وبعد عقود من خطاب الحرب والقتال وهو خطاب كانت إسرائيل والغرب يوظفانه لاستعداء العالم ضد الفلسطينيين في نفس الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تتهيأ للحرب وتمارسها فعليا. ولكن اتضح بعد سنوات من المراهنة على السلام بأن العائق الحقيقي للسلام والرافض له ليسوا العرب والمسلمين بل هي إسرائيل والحركة الصهيونية بالرغم من وجود بعض الأصوات والقوى داخل إسرائيل تقول بالسلام والتسوية السلمية، وقد تأكد اليوم وبعد ما جرى ويجري في فلسطين وخصوصا في قطاع غزة وفي لبنان بأن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة لا ترغبان بالسلام لأن السلام الحقيقي يتناقض مع مصالحهما، بينما استمرار حالة التوتر واستمرار رفع العرب والفلسطينيين لخطاب الحرب يخدمان الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

ومن هنا نلاحظ بعض نقاط التشابه في العدوان الإسرائيلي المزدوج على مناطق السلطة الفلسطينية وعلى لبنان. ففي فلسطين وما أن تمكن الفلسطينيون من كسب رهان الانتخابات والتي فرضتها أمريكا والأوروبيون عليهم بمباركة إسرائيلية لغرض في نفس يعقوب، وبدأ الفلسطينيون يؤسسون لنظام سياسي يقوم على التوافق ويتلمسون طريقهم بصعوبة نحو مرحلة جديدة من السلم الأهلي حتى صعّدت إسرائيل من عدوانها وحرضت الولايات المتحدة العالم على محاصرة الفلسطينيين اقتصاديا، وعندما قامت إسرائيل بالرد العسكري لوقف إطلاق الصواريخ فإنها ركزت على تدمير ما بنته السلطة الفلسطينية التي هي العمود الفقري للتسوية ونتاج جهود دعاة السلام، كانت إسرائيل تقول بمحاربة الإرهابيين فيما هي تدمر منجزات التسوية وتحاصر دعاتها، نفس الوضع يتكرر في لبنان، ففيما تعلن إسرائيل ان الهدف هو ضرب حزب الله فإنها تقوم بتدمير ما بناه اللبنانيون في مرحلة السلم الأهلي بعد سنوات من الحرب الأهلية وتدمر نموذج التعايش بين الطوائف وتدمر الازدهار الاقتصادي والسياحي، إسرائيل تعلن الحرب على ما تسميه إرهاب حزب الله فيما تدمر مقومات الحياة للمجتمع اللبناني وبالتالي تضرب بالعمق السلام الأهلي وفرص السلام الإقليمي.

وعلى هذا الأساس يمكننا فهم جرائم الحرب التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وفي لبنان بذرائع لا تتناسب مع هذه الجرائم ولا تبررها، فإسرائيل من خلال هذه الأعمال لا تحارب المقاتلين أو الإرهابيين كما تسميهم ولا تحارب أعداء السلام والديمقراطية بالفهم الأمريكي، إنما هي في حقيقة الأمر تغتال السلام وكل فرصة للتسوية وتُضعف كل صوت فلسطيني وعربي يؤمن بالسلام، فهذه الأعمال الإجرامية قد تضعف من القوة العسكرية للمقاومين إلى حين ولكن لا يمكنها أن تجبر الشعب الفلسطيني على الاستسلام بل تزيد من حالة الحقد والعداء بين الشعبين مما يضعف فرص الوصول للسلام الحقيقي.

ولكن لماذا تعادي إسرائيل ومعها الولايات المتحدة السلام الحقيقي؟

لا مجتمع إلا وتتجاذبه قوتان أو نزعتان متعارضتان: قوى السلام والعدل من جانب وقوى الحرب والعدوان من جانب آخر، والقوى المعارضة للسلام يهيمن عليها أشخاص تترسب عندهم نوازع سيكولوجية غير سوية وهي نوازع الشر والعدوان أو نوازع مستمدة من عقيدة متطرفة يؤمنون بها من جانب، والمصلحة من جانب آخر وتتداخل المصلحة مع العقيدة ضمن خطاب إيديولوجي تحشد له الإمكانيات المالية والإعلامية، وهاتان القوتان تتعايشان سويا داخل كل مجتمع، فحينا يعلو خطاب السلام والعدل وحينا آخر تعلو نزعة العدوان والحرب وهو ما دفع ريمون آرون احد فلاسفة المدرسة الواقعية للقول بأن السلم والحرب وجها عملة واحدة.

جانب من هذه المقاربة العامة ينطبق على المجتمع الإسرائيلي إلا أن للمجتمع الإسرائيلي خصوصية تجعله حالة شاذة عن بقية المجتمعات البشرية وهي خصوصية مستمدة من طبيعته الدينية وتركيبته السكانية وموقعه الجغرافي وملابسات تأسيسه، هذا لا يعني انه لا توجد قوى سلام داخل إسرائيل أو أن المجتمع الإسرائيلي لا يتوق ليعيش آمنا، بل المقصود أن الأيديولوجية المهيمنة اليوم على المجتمع الإسرائيلي ليست أيديولوجية سلام وهي توظف خصوصية المجتمع المشار إليها لإبعاد فرص السلام الحقيقي وإحلال مفهوم الأمن محل مفهوم السلام، ويمكن إرجاع أسباب محاربة الأيديولوجية الصهيونية الحاكمة في إسرائيل للسلام بما يلي:ـ

1ـ طبيعة التحالف ما بين إسرائيل والولايات المتحدة. ذلك أن الولايات المتحدة بطبيعتها الامبريالية وخصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي لا تتناسب مع عالم مستقر ومزدهر وخصوصا في الشرق الأوسط، فعالم مستقر ومزدهر معناه التنمية وبناء اقتصاد حر ومستقل عن الهيمنة والاستقرار ومعناه تصرف دول العالم وخصوصا دول الجنوب بحرية بالمواد الخام والاستثمارات والتبادل التجاري وهذه أمور تتعارض مع طبيعة وبنية الاقتصاد الأمريكي في ظل العولمة، ومن هنا فان الولايات المتحدة تفضل الإبقاء على بؤر التوتر بل زيادتها مع التحكم بها ويندرج ذلك في سياق سياسة أمريكية تقليدية وهي سياسة إدارة الأزمات وليس حلها، فلو حدث استقرار في الشرق الأوسط مثلا لانتفى مبرر وجود جيوشها في الخليج التي تؤمن لها السيطرة على أهم مخزون للنفط بالعالم ومن خلال السيطرة على النفط يمكنها التأثير على الاقتصاد العالمي، فالولايات المتحدة إما أن تكون إمبريالية أو لا تكون، وإسرائيل هي الطرف أو الحليف الإستراتيجي الذي يسهل عليها تنفيذ إستراتيجيتها في الشرق الأوسط وقد ظهر هذا جليا في الحرب على لبنان.

2ـ السلام في الشرق الأوسط يعني تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول الصراع وتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين بناء عليها، وتطبيق هذه الاتفاقات والقرارات الدولية يعني انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، ولئن كانت إسرائيل مستعدة للخروج من قطاع غزة ضمن شروط فهي ترى في الضفة الغربية جزءا من أرض إسرائيل وبالتالي لا تريد الانسحاب منها، ومن هنا فهي ترفض التسوية على أساس الشرعية الدولية، وحيث أن إسرائيل كما هو ديدنها غير واضحة وصريحة ولا تريد أن تبدو أمام العالم بأنها ضد السلام فهي مستمرة في رفع خطاب السلام فيما هي تعمل على تدميره من خلال استفزاز الفلسطينيين وفرض واقع على الأرض يتناقض مع متطلبات السلام.

3ـ تركيبة المجتمع الإسرائيلي وأيديولوجيته الراهنة تتعارضان مع السلام الحقيقي. فالمجتمع الإسرائيلي حديث النشأة وهو تجميع لأفراد من مجتمعات متعددة وإن كان الدين عامل توحيد عقائدي لهم إلا أن علاقتهم بالأرض غير قوية والإحساس بأنهم غرباء وعابرون يطغى على إحساسهم بالانتماء، وبالتالي فالمجتمع الإسرائيلي يحتاج إلى ما يشد أفراده بعضهم ببعض ووجدت المؤسسة الصهيونية بالعدو الخارجي أو التهديد به عامل توحيد، ومن هنا فإسرائيل تحتاج لوجود توتر أو حروب خارجية لتتماسك داخليا.

4ـ السبب الرابع ونعتقد أنه الأهم وهو التوجه نحو تأسيس دولة دينية يهودية خالصة، وإن كان الطابع الديني أمرا مميزا للكيان الصهيوني منذ تأسيسه إلا انه في الفترة الأخيرة أصبح عندهم هوس بالتأكيد على يهودية الدولة، بما يستلزم العودة المكثفة للدين اليهودي ومقولاته المستفزة. فمن المعروف أن الكيان الصهيوني مشروع استعماري استيطاني غلّف بالدين وبالأسطورة، وتحديدا بمقولتي شعب الله المختار وأرض الميعاد والمقولتان متلازمتان، إن مقولة شعب الله المختار هي من أكثر المقولات عنصرية عبر تاريخ البشرية القديم والحديث، وهي أخطر من النازية ومن العنصرية المعاصرة لا لأنها تقول بما تقول به العنصرية من تمييز وتفضيل لجنس من البشر على بقية الأجناس، بل أيضا لأنها تضفي بعدا دينيا على هذه العنصرية، إنها مقولة تزعم أن الله سبحانه وتعالى هو الذي فضل اليهود على غيرهم من الأقوام، ولأنهم شعب الله المختار فيجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، وبالتالي من حقهم ان لا يلتزموا بما تلتزم به الشعوب الأخرى من قوانين وأعراف وإذا كان الكيان الصهيوني يقوم اليوم باحتلال أراضي دول عربية ويعتدي على سيادة دول أخرى، ويرفض احترام القوانين الدولية، ويسعى للهيمنة على المنطقة الشرق الاوسطية سواء حسب مشروع الشرق الأوسط الجديد لشمعون بيريس أو الشرق الأوسط الجديد بالطبعة الأمريكية، فما ذلك إلا لأن اليهود يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار، والشعوب الأخرى هم (الأغيار) الذين ذكرتهم التوراة والذين يجوز قتلهم واستباحة عرضهم وأرضهم.

هذا البعد الديني وظف بشكل مكثف من طرف الحركة الصهيونية عبر التاريخ مستلهمين أقوال وأفعال أنبيائهم حيث جاء وعلى لسان نبيهم يشع بن نون «ابقروا بطون الحوامل، اذبحوا الأطفال، اقتلوا الرجالَ، احرقوا الأرض ثم استولوا عليها»، أما بن غوريون أحد أهم مفكري وقادة الحركة الصهيونية الأوائل فقد قال: «إن الصهيونية تستطيع وبإمكانها اجتياز الهوة بين المثال الديني التاريخي إلى الواقع، عن طريق العنف... إذ أن العنف هو الوسيلة الوحيدة لفرض الاتساق الهندسي على جدل الواقع». نفس التفكير يحكم صهاينة اليوم حيث كرر مجلس الحاخامات نفس القول قبل شهر حيث قال بأن الحرب من أجل إسرائيل تبيح قتل الأطفال والنساء.

في ظل كيان يؤمن بهذه النصوص ويطبقها هل يمكن الدخول معه في علاقات تقوم على التسامح والسلام؟

إن كانت إسرائيل لا تريد السلام أو غير مهيأة له الآن فهل معنى ذلك أن نرفض السلام وندعو للحرب والمواجهة في وقت نحن نعرف حقيقة أنظمتنا وجيوشنا وطبيعة موازين القوى المحلية والدولية؟ نعتقد أن التصرف السليم هو أن لا نتراجع عن فكرة السلام والدعوة لها بل التمسك بها وكشف زيف الخطاب الإسرائيلي الأمريكي حول السلام، لأننا إن تخلينا عن فكرة السلام ونحن لا نتوفر على الإمكانيات والشروط التي تمكننا من الدخول في حرب مضمونة النتائج، فهذا معناه ترك الساحة لإسرائيل لتحتكر فكرة السلام وتمارس الحرب الفعلية باسم هذه الفكرة. الخطأ الذي ارتكبه تيار السلام الفلسطيني والعربي خلال السنوات الماضية ليس أنهم دعاة سلام بل لأنهم خلطوا بين السلام واتفاقات التسوية التي وقعوها مع إسرائيل وتعاملوا مع العلاقة بينهم وبين إسرائيل على أساس انها علاقة سلام، وقد أوهمت إسرائيل والولايات المتحدة رموز هذا التيار بأنهما صنعا سلاما أو وضعا أسسه ولكن المتطرفين الفلسطينيين يحطمون هذا السلام وبالتالي هم السبب فيما آلت إليه الأمور في المنطقة.

وعليه يجب الحذر من الخلط السائد ما بين خطابين وتيارين يقولان بالسلام في الساحتين الفلسطينية والعربية:ـ

التيار الأول: هو الذي يتعامل مع السلام كفكرة وخيار استراتيجي للشعب لا يتعارض مع التمسك بالحقوق المشروعة حسب ما يتم التوافق عليه فلسطينيا وحسب قرارات الشرعية الدولية وهو تيار الوطنيين الحقيقيين الذين ناضلوا عسكريا وواجهوا العدو على كافة الجبهات، ونهج هؤلاء نحو السلام يندرج في إطار واقعية الثوار المقهورين الذين صدمهم التخاذل الرسمي العربي وتحولات النظام الدولي، أصحاب هذا التيار يريدون أن يتحول خطاب السلام إلى قوة بيد الشعب يمكن من خلالها حشد قوى السلام العالمي والمنتظم الدولي ومحاصرة إسرائيل دوليا، ولكن وحتى يكون هذا التيار فاعلا يجب أن يمثل إستراتيجية عمل وطني تعبئ كل طاقات الشعب بما في ذلك سبل المقاومة السلمية والشعبية ولكن بما لا يتعارض مع القانون الدولي والشرعية الدولية حتى وإن تجاهلت إسرائيل الشرعية الدولية.

التيار الثاني: وهم دعاة السلام دون فكر السلام ودون ضوابط وطنية، وهو تيار صنعته الإغراءات والمصالح والارتباطات من ومع إسرائيل والولايات المتحدة ودول إقليمية، وهذا التيار هو أقرب في أطروحته للمواقف المعادية ويمكنه أن يكيف مواقفه حسب ما تقتضيه ارتباطاته ومصالحه المادية وليس حسب المصلحة الوطنية، وهذا التيار يجد كل دعم مالي وإعلامي أمريكي وأوروبي وأحيانا إسرائيلي بل قد يُسمح لهم بالقيام ببعض التصرفات أو العمليات العسكرية الاستعراضية لإخفاء حقيقة نواياهم، في الوقت الذي يحاصر فيه أصحاب التيار الأول تيار السلام الحقيقي.

نعتقد انه من الممكن بل من المطلوب وبرغم الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين أن نتمسك بفكرة السلام وأن تكون جوهر خطابنا تجاه العالم مع الاستمرار بتعبئة شعوبنا وحشد إمكانياتها حول ثوابتنا وحقوقنا المشروعة، وتجنب الانجرار وراء ما تريده إسرائيل وأمريكا وهو مربع المواجهات العسكرية المباشرة كما جرى بعد تجييش الانتفاضة الفلسطينية ويجري في لبنان اليوم، ذلك أن التسرع بمواجهات عسكرية مع العدو دون إستراتيجية حرب فلسطينية وعربية وإسلامية ولو في حدودها الدنيا، قد تكون نتائج ذلك سلبية ومضرة بقضيتنا الوطنية والقومية والإسلامية.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر ـ غزة

المرحلة الرابعة من الحرب الامريكية ـ الفرنسية على لبنان

احمد السلطان*

■ قد يستغرب القارىء هذا العنوان، ولعله يعتقد بأن خطأ مطبعياً وقع فحلت كلمة «الفرنسية» مكان كلمة «الاسرائيلية». غير ان العبارة مقصودة بحذافيرها، وهي تعكس الواقع من دون مواربة او دجل دبلوماسي.

بدأت الحرب الامريكية ـ الفرنسية على لبنان، والتي كانت اسرائيل اداتها العملية في المرحلة الثانية التي وضعت اوزارها مؤقتا بموجب القرار 1701، عندما عملت الحكومة الفرنسية بالتعاون مع عدد من الحياة السياسية اللبنانية قبيل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وبعده.

تلك المرحلة الاولى شهدت، اضافة الى القرار 1559 واغتيال الحريري، تعاونا امريكيا فرنسيا وثيقا لاحداث انقلاب سياسي شامل في لبنان عنوانه الاساسي الابتعاد عن سورية والانخراط في مشروع آخر مختلف تماما عما عرفته الساحة اللبنانية منذ اتفاق الطائف.

سعت باريس وواشنطن الى اللعب على التناقضات المذهبية من اجل تشكيل جبهة مارونية ـ سنية ـ درزية قادرة على عزل الطائفة الشيعية بوصفها الحاضن الاساسي للمقاومة الاسلامية في لبنان.

وعلى مدى حوالي السنتين لم يستطع «المندوب السامي» الفرنسي وزميله «المندوب السامي» الامريكي (المندوب السامي البريطاني موضوع في الجعبة الامريكية اصلا) تحقيق الاصطفاف المنشود لان قوى مهمة في الطوائف الثلاث المعنية رفضت بحزم المشاركة في «الحرب الامريكية ـ الفرنسية على المقاومة».

ازاء هذا الفشل، كان لا بد من الانتقال الى المرحلة الثانية التي اندلعت في الثاني عشر من تموز (يوليو) الماضي في اعقاب نجاح مجاهدي «حزب الله» في قتل عدد من الجنود الاسرائيليين واسر اثنين اخرين بهدف المبادلة واطلاق سراح الاسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية.

ونحن نعلم اليوم ان الرد الاسرائيلي الوحشي لم يكن وليد تلك الحادثة المحدودة، وانما هو مخطط مرسوم ومعد سلفا كشف بعض تفاصيله الصحافي الامريكي سيمور هيرش قبل ايام مؤكدا ان وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد هو الذي اعطى الضوء الاخضر لجنرالات اسرائيل كي يحققوا بالقوة العسكرية ما فشل حلفاء امريكا وفرنسا اللبنانيون في تحقيقه بموجب القرار 1559 الفرنسي الهوى! وفي هذا الاطار نفهم حماسة كل من واشنطن وباريس لاستصدار موقف موحد من مجموعة الدول الثماني في قمة بطرسبيرغ يدعم «حق اسرائيل في الرد والدفاع عن نفسها».

حسابات فرنسا والولايات المتحدة، وكذلك حسابات عدد من الدول العربية، كانت تقوم على اساس ان الجيش الاسرائيلي سيلحق الهزيمة الماحقة بالمقاومة اللبنانية ويدمر بناها التحتية ما يؤدي الى انفكاك التأييد الشعبي من حولها، فيتحقق للقوى اللبنانية المعروفة باسم (14 آذار) الانتصار الذي عجزت عنه منذ صدور القرار 1559. لكن صمود «حزب الله» والالتفاف اللبناني والعربي والاسلامي حوله وكذلك فشل الجيش الاسرائيلي في تحقيق اي انجاز استراتيجي اللهم الا في التدمير العشوائي للبنى التحتية في لبنان وارتكاب المجازر المتنقلة من جنوب لبنان الى شماله، ومن ضاحية بيروت الجنوبية الى سهل البقاع شرقاً، كل ذلك دفع فرنسا مرة اخرى الى البحث عن صيغة مشروع يعطي اسرائيل نصراً سياسياً عجزت عنه في ميدان القتال الفعلي.

هنا بدأت المرحلة الثالثة متزامنة مع استمرار العمليات التدميرية الاسرائيلية، وكان تبادل الادوار بين باريس وواشنطن واضحا من حيث ان فرنسا تتصرف وكأنها تعبر عن المصالح اللبنانية في حين ان الولايات المتحدة ـ كالعادة ـ تأخذ جانب اسرائيل.

والحقيقة ان المماطلة في المفاوضات حول مشروع القرار كانت تهدف الى اتاحة مزيد من الوقت لالة الموت الاسرائيلية لعل وعسى تنهار الجبهة اللبنانية الداخلية بانهيار المقاومة في الجنوب. وقد استغرب كثير من المراقبين كيف ان وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي، الذي زار بيروت مرات عدة وعقد لقاءات مكثفة مع المسؤولين اللبنانيين وأيد علنا النقاط السبع التي تبناها رئيس الوزراء فؤاد السنيورة باجماع حكومي، قدم مشروعا مشتركا مع امريكا لم يتضمن ايا من هذه النقاط السبع.. بل هو مشروع قرار وصفه احد الخبراء القانونيين بأنه يعطي اسرائيل اكثر بكثير مما يطالب به الاسرائيليون انفسهم.

لكن اللبنانيين رفضوا مسودة هذا المشروع بعد ان عزز صمود المقاومة قدرتهم على المناورة السياسية، تدعمهم في ذلك الدول العربية التي احست ان الاحداث تجاوزتها فحاولت ان تجد لها مكانا منزويا على طاولة المفاوضات.

صحيح ان القرار 1701 كان منحازاً بالكامل لاسرائيل، وانه لم يتضمن سوى تغييرات تجميلية على المشروع الفرنسي ـ الامريكي الذي رفضه لبنان والدول العربية، لكن الصحيح اكثر ان ثمة فارقا كبيرا بين قرار يصدر في مجلس الامن وبين واقع على الارض سطره رجال المقاومة في وجه اعتى هجمة اسرائيلية شهدها لبنان في العقود القليلة الماضية.

باريس وواشنطن تدركان ان «المكاسب» التي اعطاها القرار 1701 لاسرائيل لا تحجب «الخسائر» التي منيت بها الدولة العبرية ومن خلفها المشروع الامريكي ـ الفرنسي ليس على صعيد لبنان فحسب وانما على مستوى منطقة الشرق الاوسط برمتها.

ولذلك ما ان تراجعت اصوات المدافع، حتى بادر «المندوب السامي» الفرنسي و«المندوب السامي» الامريكي في بيروت الى وضع خطط المرحلة الرابعة من الحرب على لبنان، وذلك اعتمادا على بعض الاطراف اللبنانية الممثلة في تجمع «14 آذار» بهدف زعزعة الالتفاف الوطني حول المقاومة وفي الوقت نفسه تشويه النصر الذي تحقق بعد ان فشلت اسرائيل في انجاز اي من غاياتها الاستراتيجية.

والتحرك الفرنسي ـ الامريكي لا يأخذ في الاعتبار حساسية الوضع الداخلي اللبناني في هذه الظروف الحرجة بالذات، بل كل ما يهم واشنطن وباريس هو اعادة رسم خريطة المنطقة بحيث تظل اسرائيل القوة الاقليمية المهيمنة حتى لو ادى ذلك الى حروب اهلية كارثية على غرار ما هو واقع في العراق اليوم.

والمظهر الاوضح للحرب الفرنسية على لبنان الان هو اصرار حكومة شيراك على نشر القوات الدولية على طول الحدود السورية ـ اللبنانية ما يعني عمليا خنق قوى المقاومة والممانعة في لبنان، بما في ذلك المنظمات الفلسطينية المحاصرة في مخيمات اللاجئين، وافساح المجال واسعا امام طرفي المعادلة الموالية للمشروع الامريكي ـ الفرنسي: قوى 14 آذار من جهة والاحتلال الاسرائيلي من جهة اخرى! وليس حصار اسرائيل المستمر للبنان جواً وبحراً الا الوجه الثاني من فكرة الحصار البري الذي ترغب الحكومة الفرنسية في استكماله حول لبنان.

* كاتب من لبنان

هل من مصلحة تركيا التحول إلى حائط عربي لصد الخطر الإيراني؟

عبد السلام بنعيسي*

■ أصبحت تركيا في هذه الأيام محط مغازلة مثيرة من طرف النظام الرسمي العربي. إعلام هذا النظام يبشرنا بأن مراهنة الأنظمة العربية كبيرة على تركيا، لكي تتصدى لإيران، وتمنعها من فرض هيمنتها على المنطقة العربية. الإعلام الرسمي العربي يتحدث عن خطر إيراني يكبر ويتدحرج، ليتحول إلى تيار جارف للأنظمة العربية التي تجاوره، وأن الجهة الوحيدة المؤهلة لصد هذا الخطر ومنعه هي تركيا.

من الصعب تصور أن هذا الهلع الذي يشعر به النظام العربي الرسمي من إيران، هلع طبيعي وصادر بشكل تلقائي من نفوس الذين يعلنون عنه. يبدو أنه خوف مصطنع وموحى به من طرف أمريكا وإسرائيل. الاحتمال الراجح، هو أن النظام الرسمي العربي يفتعل هذا الشعور بالخوف من إيران، أو على وجه التدقيق، يتجاوب مع الدعوة الأمريكية للتظاهر بحمل هذا الإحساس.

إذا كان خوف الحكومات العربية قد بدأ يتضخم من إيران بسبب تمددها في العراق، عقب غزوه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو، من الذي تآمر على العراق، وفرض الحصار عليه، وساهم في غزوه واحتلاله، وبارك هذا الغزو والاحتلال، بالاعتراف بالمشاريع التي وضعها الأمريكان في العراق، على الأقل، منذ سنة 2003 إلى اليوم؟ أليس النظام الرسمي العربي؟ ثم من الذي يحاصر حاليا المقاومة العراقية، ويصفها بالإرهاب، ويضيق عليها، ويحول دونها وطرد المحتلين من أراضيها، أليست الحكومات العربية؟

إننا أمام مفارقة مذهلة، فالنظام الرسمي العربي الذي تآمر على العراق وساهم في تدميره، يتباكى لأن العراق سقط كثمرة طازجة في أفواه الإيرانيين. إننا إزاء نفاق مفضوح، إذ كيف يتأتى للحكومات العربية أن تقبل باحتلال العراق من طرف أمريكا، وتبارك هذا الاحتلال وتتعامل معه، وفي نفس الوقت تذرف دموع التماسيح عن العراق لأنه سقط، من وجهة نظرها، في براثن (الوحش) الإيراني؟ هل افتراس اللحم العراقي حلال على الأمريكيين، وحرام فقط على الإيرانيين؟

بطبيعة الحال، هذا المنطق لا يمكن لأي كان القبول به، فالسكوت عن الاحتلال الأمريكي للعراق والقبول به، والتواطؤ لوقوعه، يُلغي أي مصداقية عن خطاب الذين يشيرون بالاصبع إلى التدخل الإيراني في الشأن العراقي. الأدهى والأمر هو أن أصحاب هذا الخطاب، لا ينطقون بأي كلمة بخصوص حضور المخابرات الإسرائيلية في العراق، وقيامها بأعمال قذرة، من قبيل قتل العلماء والطيارين وخيرة الأطر العراقية.

إذا كان السبب السالف للشعور بالخوف من إيران غير مقنع، فماذا عن الملف النووي الإيراني الذي تريد بعض الحكومات العربية التحجج به لإثارة فزع شعوبها من الدولة الإيرانية؟ الملفت في هذا الموضوع أيضا هو ازدواجية المعايير لدى الأنظمة العربية، ففي حين نجدها تغض الطرف عن الملف النووي الإسرائيلي، حيث لدى العدو الصهيوني أكثر من 200 قنبلة نووية، وهو عدو في حالة حرب مع الدول العربية، مقابل ذلك، تتصنع الحكومات العربية الخوف من الترسانة النووية الإيرانية التي لم تر النور بعد.

وهكذا، فإن النظام العربي الرسمي لا يواجه بشكل جدي، خطرا حقيقيا ماثلا أمامه، متجسدا في الدولة العبرية التي تحتل أجزاء من أراضيه، وتسيطر على الشعب الفلسطيني، وتمنعه من ممارسة حقه في السيادة والاستقلال، ولا تُخفي نزعتها الهيمنية على المنطقة، يتحاشى النظام الرسمي العربي هذه الدولة، ويصف من يقاومونها بالمغامرين، في حين أنه لا يتورع عن السعي لإثارة الهلع لدى شعوبه من خطر مفترض يسمى القنبلة النووية الإيرانية.

إذا كان أصحاب هذا الخطاب عاجزين عن أن يقنعوا به حتى الشعوب التي يحكمونها، رغم أنهم يمارسون عليها الحملات الإعلامية التضليلية الهادفة إلى غسل الأدمغة، فكيف سيقنعون به باقي حكام الدول المجاورة، والمقصود هنا تركيا؟

مهما كان حجم المغريات التي ستقدمها الحكومات العربية لأنقرة لحثها على الدخول في صراع مع طهران، فإنها لن تنجر إلى هذا المربع، فأمام تركيا التجربة العراقية، إنها خير تجسيد لما آلت إليه أوضاع بلد حارب لما يربو عن الثماني سنوات، نيابة عن باقي الدول العربية المجاورة لإيران، وكانت النتيجة أن جميع تلك الدول تخلت عنه، وتركته وحيدا لمصيره أمام مخلفات حرب طويلة وضروس، بل إن هذه الدول تصالحت في وقت تحرير الكويت، أو تدمير العراق، مع إيران على حسابه، وإمعانا في التشفي فيه، ولعزله وفرض الحصار عليه، إعدادا للعدة من أجل الإجهاز عليه لاحقا.

فهذا جزء من تاريخ المنطقة، ولا يمكن لتركيا أن تعيد إنتاج نفس الوقائع المأساوية من تاريخ المنطقة، إنها دولة يحكمها العقلاء، ولذلك فإنها تستفيد من الوقائع التاريخية التي عاشها الآخرون، خصوصا إذا كان الآخرون جيرانها، وإذا كانت مفاعيل تلك الوقائع ما زالت سارية بآثارها المدمرة والقاسية إلى يومنا هذا، وينظر إليها الأتراك، فتطالعهم المآسي والآلام والكوارث الناجمة عنها والتي لم يكن أحد يتوقعها.

ليس من مصلحة تركيا التحول إلى حائط صد للخطر الإيراني على الدول العربية، إذا افترضنا وجود هذا الخطر، إذ إن لتركيا مشاكلها وتطلعاتها الخاصة بها، ولديها مصالح مشتركة مع إيران، وإذا ما احترمت طهران مصالح أنقرة، فإن العلاقات بينهما ستظل على أحسن الأحوال. ثم إذا كانت الدول العربية خائفة ومرعوبة من إيران، وتريد الاحتماء خلف تركيا درعا للخطر (الفارسي)، فلماذا لا تتفاهم الدولتان معا على اقتسام الكعكة العربية فيما بينهما، وبما يرضيهما معا على حساب الدول العربية المجاورة لهما؟ لماذا ستتصارعان وأمامهما إمكانية للتفاهم لاقتسام الغنيمة بما لا يلحق الضرر بأي منهما؟

يقول محمد حسنين هيكل: هناك أشياء لا يقدمها الصديق لصديقه. الأمن العربي الحقيقي والاستراتيجي لا يمكن أن يوفره للعرب غير العرب. أمريكا توجد في المنطقة للدفاع عن مصالحها. والحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان خير دليل على ذلك. فرغم أن الحكومة اللبنانية الحالية تعتبر نفسها صديقة لواشنطن، فإن أمريكا تخلت عنها، بل حرضت عليها إسرائيل لحسابات أمريكية خاصة. فكيف لا نستفيد من هذا الحدث، وكيف يجوز إذن للعرب أن يثقوا في تركيا لكي توفر لهم الأمن والحماية من إيران؟ أما لماذا لا يتجاوز النظام الرسمي العربي خلافاته، ويحقق حدا أدنى من التضامن يجعله قادرا على توظيف خيراته وإمكانياته للدفاع عن مصالحه في وجه المخاطر المحدقة به، مهما كان مصدرها، كما تفعل إيران، وتركيا وإسرائيل، ولماذا أمنُ العرب مرهون بأيدي الآخرين؟ فهذا سؤال يتم تفادي طرحه، لأن في طرحه اتهاما للحكومات العربية بالعجز، والفشل، وتغييب إرادة الشعوب العربية، وإقرارا باستئثار أقلية محدودة جدا من أبناء الذوات في الوطن العربي، بالسلطة لممارسة الاستبداد، وبالثروة لتبديدها خارج الأوطان، وفي دهاليز الفساد.

* صحافي من المغرب

نحن مراهقون نتلهى!

عبد الستار قاسم*

■ ما يجري في فلسطين على مدى الشهور القليلة الماضية من تنابذ ومناكفات فصائلية مخجل ولا يلحق بالشعب الفلسطيني إلا العار والهوان والاستخفاف.

فلسطين موضوعة في سلة المزايدات الحقيرة ليستعملها كل صاحب مصلحة خاصة غطاء لعوراته السياسية والأمنية. نحن لسنا بمستوى القضية الفلسطينية أخلاقيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا واجتماعيا منذ سنوات طويلة، لكن التدهور آخذ بالتسارع وبلا كوابح.

نحن أجرمنا أصلا عندما قبلنا أن تكون لقمة خبزنا بيد أعدائنا من أوروبيين وأمريكيين، وأجرمنا بالمزيد عندما أوهمنا الناس بأننا نتمسك بما يسمى بالثوابت الفلسطينية في حين أن كل القيادات تعلم بأن اليد السفلى التي تنحني أمام العدو لا حقوق لها ولا ثوابت.

لقد كذبنا على أنفسنا وكذبنا وكذبنا حتى أصبحنا أضحوكة يتسلى أعداؤنا بالتندر علينا.

أتت حكومة جديدة تواجه قطع الأموال المعادية، لكنها لم تتحرك نحو إعادة بناء الإنتاج الفلسطيني الذي دمرته السلطة الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين والرواتب تشكل الهاجس الأكبر في الشارع الفلسطيني علما أن أغلب الموظفين يجب ألا يكونوا موظفين حكوميين بل عاملين في مواقع الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي.

حكومة وقفت عاجزة لا برامج لديها ولا هدف. أما حركة فتح فلم تبخل علينا بأعمال شبه يومية تهدف إلى تقويض الحكومة واستعادة ما فقدته بالتعاون مع جهات غير فلسطينية تعدنا بالمال الوفير.

أتى إضراب الموظفين الآن وهم يعلمون أن الحكومة لا تملك مالا. هؤلاء الذين يقودون الإضراب الآن هم أنفسهم الذين كانوا يخربون إضرابات المعلمين سابقا عندما كانت فتح هي الحكومة؛ وهؤلاء الذين يعرقلون الإضراب الآن هم أنفسهم الذين كانوا يؤيدون الإضرابات السابقة. فتح تريد السيطرة على الحكومة التي لا تعبر إلا عن هزل السياسة الفلسطينية، وحماس كانت تنتظر لحظة الإمساك بالسلطة.

فتح تقول إن أقطاب حماس يتقاضون أموالا شهرية، وحماس تقول إن أقطاب فتح يتقاضون أموالا شهرية. الطرفان يتقاضيان الأموال التي بدونها لا يستطيعان ممارسة فئوياتهما التعصبية القاتلة.

أما الشعب فعليه أن ينقسم على بعضه تأييدا لهذا أو لذاك. كانت فتح تحتكر الوظائف وتلقي ببقية أبناء الشعب جانبا، وحماس الآن تمارس ذات الشيء على الرغم من قلة الوظائف.

الساحة الفلسطينية مشبعة بالتفاهة والاستهتار بالشعب الفلسطيني وبضيق الأفق وبالدجل والكذب والتضليل. إنها ساحة تلاعب فيها المراهقون من السياسيين الذين لا يتقون الله ولا مكان في قلوبهم لهذا الشعب الذي تحاصره الأحزان.

على شعبنا الفلسطيني أن يقف مدافعا عن نفسه، وعلى المثقفين والمفكرين أن يهبوا لمساندة هذا الشعب في مواجهة هذه الفصائلية التعصبية المقيتة التي لا تعرف من الوطن إلا أنه أداة للاستخدام الدعائي.

* كاتب من فلسطين